

زاوية حارة



فيصل الصوفي

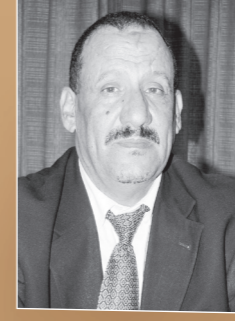
أطلقوا أيدي الجنود والضباط

أمس اغتال الإرهابيون العقيد علي الحكمي، مدير قسم التحريات بالبحر الجنائي في إب، وقبله اغتالوا - في هجمات متفرقة - 8 ضباط وجنود، وأصابوا 14 آخرين في حضرموت، وقبلهم كان جنود وضباط في الحديدة ومارب والبيضاء وأبين وشبوة هدفًا للإرهبيين، وهذا خلال عشر أيام فقط، ولو أحصينا عدد ضباط وجنود الجيش الذين استهدفهم الإرهابيون خلال الشهور الماضية من هذا العام لعدوا بالمئات، أما رجال الأمن، فقد استشهد منهم 152 جندياً وضابطاً، وأصيب 480 آخرين في العام نفسه، حسب تصريحات قيادة القوات الخاصة، وأما المدنيين الذين ارتفعوا شهداء أو أصيبوا خلال هذا العام جراء العمليات التي استخدم فيها الإرهابيون السيارات المفخخة والأحزمة الناسفة والمتفجرات ومذوقات البواريزك ورمي البنادق، فقد كانت أعدادهم غير مسبوقة، إذ كان القتل بالجملة والمفرق، كما حدث للطلاليت وعباري السبيل في رداغ، وقبلهم في الحديدة، ومن قبل في ميدان التحرير، وغير ذلك كثير.

إلى متى يستمر الإرهابيون في قتل جنودنا ومواطنينا والعربدة في مجتمعنا؟ ولماذا لم تبحث القيادة السياسية عن الأسباب التي تجعل الإرهبيين الغادرين أقوياء، قادرين على تنفيذ هجماتهم في الأمانة والأزمنة التي يختارونها، ولماذا لا تتخذ قراراً حاسماً في محاربة الإرهاب في هذا الوقت الذي تجد فيه جهوداً شعبية تقف إلى جانبه، بل وتسبقتها في هذا الميدان؟

إن الإرهبيين يعلنون صراحة أن جنود وضباط الجيش والأمن هم الهدف الأول لهجماتهم، ويدعون تارة أن قوى الجيش والأمن تحفظ بقاها النظام الذي يعتبرونه كافراً وعميلاً لليهود والصليبيين، وتارة يدعون أن قوى الجيش والأمن متحونة، وغير ذلك من المبررات التي يسوغ بها الإرهابيون لأنفسهم القتل والتدمير.. إذا كان الإرهابيون يعلنون ذلك صراحة، وينفذون هجماتهم بالفعل بعد القول، فما الذي يجعلهم ينجحون في ذلك؟ إن الجنود والضباط صاروا أهدافاً سهلة للإرهبيين، فمن أين يحصلون على هذه السمولة، إذا لم يكونوا قد تغلغوا في مؤسسة الجيش والأمن، أو يحصلون على معلومات ومساعدة من داخلها؟ إن كثيراً من الجنود والضباط قد تكلموا في هذا الموضوع، وهم يتوقون إلى تطهير مؤسساتهم من الإرهبيين وعملانهم، ويتطلعون إلى فرصة المناجزة الإرهبيين، ولكنهم يزعمون أن هناك من يكبح هذا النزوع.. فاطلقوا أيدي جنودنا وضباطنا لكي يثاروا لأنفسهم ولزملانهم، ويخلصوا مجتمعهم من هذه الآفة السامة القاتلة، ونحن نثق برجال ونساء، مؤسستي الدفاع والأمن، وندرك أن قدراتهم كبيرة، وبمقدورهم أن يصنعوا الإرهبيين في جولات قليلة، وقد سبق وأن خبرناهم في معارك سابقة في أبين وفي شبوة، وخبرناهم وهم يقومون بذلك إلى جانب مواطنيهم في البيضاء ومناطق أخرى.

المؤتمر.. وآخر مسمار في نعش الرهانات الخاسرة



د.علي مطهر القسبي

الغدر والخيانة الفوضى التدميرية في 2011 وسقطت هذه المؤامرة أمام قوة الاعتصام بحبل الله المتين فأخذت القوى الغادرة تبحث عن سر هذه القوة فوجدت أن المؤتمر الشعبي العام وكل شرفاء الوطن كانوا الصخرة التي حطمت المخططات العدوانية، ووجدوا أن المؤتمر القوة الفولاذية التي تنهت أمامها أمالهم وطموحاتهم في تدمير اليمن وأهله بقوة الإيمان بالله، برب العالمين وعظمة الحكمة اليمنية وامتلاك الرؤية الاستراتيجية لمواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية، فشنوا حرباً ظالمة لاجتثت المؤتمر واغتيل قياداته، ولكن أن تدرجوا حجم هذه المؤامرة الدنيئة كم طالت من القيادات والكوادر أقصاء وتعميشاً واغتيالاً وحصاراً وغدراً، غير أن هذا المشروع التدميري فشل أمام الإرادة الشعبية والقدر على الصبر والاحتساب وعدم الاستسلام واليأس والتضحية الجسورة التي قدمها المؤتمر الشعبي العام من التنازلات التي عرت مشاريع الأئمة وفشلت الإرادة الداخلية التي عبثت بمقدرات الوطن وجعلت من نفسها أدوات بيد الغير غدراً وخيانة للوطن وأهله من أجل مصالح خاصة جداً.

إن حرب الاجتثاث الأئمة التي شنتها قوى التخلف

والجهل والظلام ضد المؤتمر الشعبي العام وحلفائه وأنصاره -مستقوية بالقوى الخارجية وواضحة اليمن تحت الوصاية الخارجية وهرنت شرف التاريخ والحقت العار بنفسها -قد خسرت رهان الاجتثاث، فكلما أقصت مؤتمراً يظن أنها منات القيادات المؤتمرية، وكلما اغتالت قيادياً مؤتمراً كلما تحول الشعب باتجاه المؤتمر بكل مكوناته السياسية وكلما أجمرت تلك القوى الجاهلة والحاكمة والغادرة في حق المؤتمر كلما تعاضم شأن المؤتمر وعلا صوته فكان إرادة شعبية لا تقهر، ورغم الامعان في مسلسل الاقصاء والاعتقالات ضد المؤتمر وقياداته وكوادره وانصاره ذلك لم يفت في عضد ولم يثنه عن التصدي لكل التحديات الداخلية وعظمة الحكمة وبأس الاعتصام بحبل الله المتين واستطاع المؤتمر الشعبي العام أن يبرهن للعالم بأسره بأنه صمام أمان لمستقبل اليمن الواحد والموحد.

إن المحاولة الأخيرة الأئمة التي استهدفت شق صف المؤتمر الشعبي العام كانت آخر مسمار في نعش الرهانات الخاسرة التي حاولت أن تنال من وحدته التنظيمية، لأن الشعب اليمني يدرك تمام الإدراك بأن المساس بالوحدة التنظيمية للمؤتمر مساس بالوحدة اليمنية القدر والمصير الذي لا رجعة عنه على الإطلاق، وهنا ظهرت بجلاء عظمة الانقاف الجماهيري الواسع حول القيادات التنظيمية للمؤتمر الشعبي العام التي جسدت أروع صور التلاحم الوطني الذي وجهه صفة قاسية في وجه

الساعين للنيل من السيادة الوطنية وأعطى درسا مريراً لمن يحاول المساس بالقدر والمصير اليمني الواحد والموحد، وحجم القوى الغادرة والحاكمة التي تحركت على كل المستويات واستخدمت كل اساليب الإغراء والتهديد والوعيد والغواية الشيطانية والمكر الفاجر ضد القيادات التنظيمية لإرغامها على شق الصف الوطني داخل صفوف المؤتمر، فكان الرد العملي الذي جعل من تلك القيادات الوطنية نبراساً في الوفاء والالتزام الوطني وجعل منهم اعلاماً شامخة ورافضة لكل غدر وخيانة، ولا غرابة في تلك المواقف التي تجاوزت التهديد والوعيد وسامت فوق الإغراءات وعلا صوت الانتماء الوطني على صوت التشردم والتمزق، ففرسان المؤتمر احفاد التبابعة والمعينيين والسبنيين والحميريين، لا يقبلون الدنيئة وهم كبار بحجم الوطن اليمني الواحد وهم شوامخ من شامخات اليمن شم الأنوف يرفضون التمزق والتشردم وينشدون بناء الدولة اليمنية الحديثة.

نعم لقد برهن المؤتمر للعالم بأسره بأنهم إرادة شعبية صلبة وفكر وطني متجدد ينشد الحرية والسلام ويرفض الإرهاب والإجرام، وأنه صمام أمان مستقبل الاجيال لا يفرط فيه إلا من قبل على نفسه الدنيئة والغدر، أو غلبته قوى الغدر والخيانة، وسيظل المؤتمر وكل أحرار الوطن القوة الفولاذية التي تتحطم أمام كل مشاريع الغدر والخيانة، وعلى العالم أن يدرك بأن اليمنيين أصحاب إيمان وحكمة وعلم ولا يمكن أن يفرطوا في سيادة وقدسية ترابهم الوطني بإذن الله.

تفجرت وستكون الثورة الشعبية التي أيضاً حذرنا منها. الحقيقة التي لم تعد خافية أن المانحين قد توقفوا عن التمويل ليس فقط لتدهور الأوضاع الأمنية كما تزعم الحكومة والقيادة السياسية بل لأن أموال المانحين لا يعرف كيف تصرف ومن هي الجهة أو الجهات التي تستفيد منها، الأمر الذي جعل المانحين يتوقفون عن الدعم وتقديم يد المساعدة وهي اليد التي فضحتنا وبينت عجزنا وعدم قدرتنا على الإدارة وتسيير أمور الدولة.

ان المؤتمر الشعبي العام في هذه الظروف الصعبة والمعقدة يتوجب عليه تحمل المسؤولية التاريخية في انقاذ الوطن الذي حمله أمانة هذه المسؤولية وكان خلال العقود الثلاثة الماضية خير من تحملها ولعل الانجازات التي تحققت في زمن المؤتمر الشعبي والإزعيم علي عبدالله صالح خير شاهد على قيادة المؤتمر الحكيمه والصائبة للوطن.. واليوم ونحن نشاهد الوطن يتشظى وتنهار منجزاته العظيمة..

على المؤتمر ان يتجاوز ويواجه التحديات ويكبر فوق تصرفات الاطفال وحاملي «المجامر».. الوطن لم يعد يحتمل الحماقات وكذلك المؤتمر الشعبي.



الاقتصاد ينهار

إقبال علي عبدالله

أوضاعنا الاقتصادية بل معيشتنا اليومية .. التقرير يقول (عائدات النفط خلال الفترة يناير حتى أكتوبر 2014م انخفضت ثمانمئة مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من العام الذي سبقه وان حصة اليمن انخفضت إلى قرابة أربعة عشر مليون برميل خلال الفترة ذاتها بنقص كبير بلغ قرابة سبعة ملايين برميل عن العام المنصرم 2013م).

هذا التقرير المخيف يكشف حالة الانهيار الاقتصادي الذي وصلنا إليه والذي قد يدفع الحكومة -ل- سرحان -إلى العجز عن دفع المرتبات والمعاشات، هذا خلاف أن عملية التنمية التي أوقفت عجلة دورها سوف تصاب بالشلل التام كما هو حاصل اليوم وهنا ستكون الكارثة لأن حياة المواطنين سوف

لا نغالب أنفسنا بأن الأوضاع في البلاد في طريقها للتحسن لو ضبطنا الأمن فقط .. هذا الكلام وكما جاء في بيان حكومة المهندس بحاح هو مجرد ضحك على الذقون لأن المسألة خاصة الاقتصادية وصلت حد الانهيار رغم كل المنح المالية والمساعدات الخارجية التي لا يعرف أحد أين مصيرها حتى المانحين أنفسهم، وذلك لأن الفساد صار ممنهجاً والمال العام أصبح سائلاً.

إن قراءة في شأن اليمن من كل النواحي خاصة بعد الانقلاب على الشرعية الدستورية مطلع العام 2011م ستخلص إلى أن كل شيء بدأ ينهار تدريجياً بدأ بالحالة الأمنية حتى وصلنا إلى الوضع الاقتصادي الذي سبق وان حذرنا من أنه أصبح مريعاً وكابوساً يؤشر إلى الكارثة والانهيار. صحيح ان تدهور الوضع الأمني سبب رئيسي في التدهور الاقتصادي، غير ان عدم وجود حكومة بل دولة منذ الانقلاب عام 2011م، كان هو الآخر السبب الأهم في وصولنا إلى ما نحن فيه في ثلاثة أعوام .. ولعل تقرير البنك المركزي الذي نشر رسمياً قبل أيام قلل بل بشان عائدات النفط والغاز اللذان يعتبران من أهم المصادر الإيرادية كان تقريراً مخيفاً لا نعرف إلى أين ستصل



لعب «جمال»

علي عمر الصعيري

منتصف هذا العام اتجهت لدراسة الأنظمة الحزبية للأحزاب الكبرى في العالم بكل ما تيسر لي من معلومات من مصادر عدة، وبدأت دراستي بأسماء الأحزاب وما تشكله من أهمية في ضوء النظام الداخلي عند هذا الحزب أو ذاك. ولم يمض على مشروعي هذا سوى بضعة أشهر حتى صادفتني ظاهرة غريبة تخلفت أو كادت حول بسمة المؤتمر الشعبي العام هذا الحزب الرائد في اليمن وذلك بمحاولة بعض اعضائه ممن ركبو رؤوسهم في محافظة «عدن» و«ابين» واتجهوا في انشقاقهم عن المؤتمر نحو تأسيس مؤتمر شعبي عام خاص بهم يدعون فيه بالولاء لرئيس الجمهورية ويدعون لتنصيبه رئيساً لهم رداً على قرارات اللجنة الدائمة، وتداولوا مع دعوامين من الرئاسة بالمال والوعود المصيبة في السلطة لعقد ما سموه بالاجتماع الموسع لمؤتمر الجنوب يوم السبت الماضي، غير أنه باء بالفشل الذريع لارتفاع مستويات الوعي بين المؤتمريين هناك والتي تقول بطلان مثل هذه الاجتماعات الموسعة التي تضم أكثر من محافظة، ما لم تصادق عليها اللجنة العامة أو الأمانة العامة.

الطريف في الأمر هو ان بعض قيادات فرعي المؤتمر في «عدن» و«ابين» والثانية هي مسقط رأس الرئيس هادي أقدموا على خطوتهم هذه بانشقاق غير معلن عن القيادة السياسية للمؤتمر في « صنعاء » «اللجنة العامة والمؤتمر العام والأمانة العامة» وهذا لا يجوز لهم إطلاقاً لا في حالتين هما: تقديم استقالتهم من التنظيم، والثانية الدعوة لاجتماع تأسيسي لا يحمل اسم الحزب الرئيسي وهو المؤتمر الشعبي العام، غير أنهم وللأسف الشديد لا يفقهون جيداً أنظمة الأحزاب على الرغم من أن من بينهم أكاديميين قدامى وأدعياء خبرات في «المشمش» ، ولا يعرفون اسم أي حزب هو «العلامة أو الماركة لهذا الحزب» ولا يجوز للمنشق عنه أن يؤسس كياناً على غرارها بذات الاسم «النظام الداخلي للحزب الجمهوري الأمريكي» وهذا على سبيل المثال. ثم ان رئيس الجمهورية لا يجوز له أن يدفع بالمنشقين عن حزبه ويدعمهم بالمال ما لم يقدم استقالته هو ومن معه من المؤتمر ومن ثم يدعم المنشقين الجدد شريطة أن يكون الدعم من ماله وليس من المال العام.

والطرفة الثانية التي طلع بها علينا كل من الدكتور عبدالعزيز بن حبتور وأحمد الميسري تقول بأن القيادة السياسية للمؤتمر الشعبي العام قد فصلتها قبل أن يدعى لذلك الاجتماع الموسع. فبأي حق حزبي يدعون لاجتماع مؤتمري هما مفصولان عنه؟! لو انهما ومن تبعهما ومولهما لعقد ذلك الاجتماع الفاشل انتظرا عقد المؤتمر العام وطرفاهيه وجهة نظرهما في قرارات اللجنة الدائمة التي انتخبها الزواكيمياً عاماً نظراً لانشغال الرئيس برئاسة الجمهورية، لكنا على صواب في ضوء الديمقراطية التي يمنحها لهم، ولكن اتضح لنا أن ما أقدموا عليه، وعدد محدود جداً من أتباعهم، أنه مجرد لعب جمال لا أقل ولا أكثر متأثرين بمناطقيتهم ونفاقهم للرئيس هادي.. فتباً لهم.

اللجان .. مسلسل لا ينتهي!!

الرئاسة لم تقر تقريراً ولم تطلع على اللجان التي قبلها، بل لا يوجد لها محاضر ولا مرجعية إدارية.

طالت عمليات الاعتقال والقتل لمئات وآلاف من قيادات وكوادر الأجهزة الأمنية والعسكرية والإدارية والحزبية قابلتها القيادة الرشيدة للعهد الجديد بلجان التحقيق والمتابعة وتنتهي اللجنة كما بدأت بنتيجة صفرية، بل إلى الآن لا توجد حتى ملفات توثق اسم القتل وحقيقات القضية؛ مما يثير الشك والريبة في تواطؤ أجهزة وقيادات بالتغطية على هذه الجرائم وإسقاطها في زحمة الصراعات والأحداث التي لا تكاد تنتهي.

طابع الاستهتار وجو الريبة وعدم المصداقية من قبل الأحزاب والقوى السياسية والمواطن اليمني تجاه هذه اللجان المسييسة والعرقية مسلسل لا ينتهي ولا يراه له الانتهاء، بل يراه له الاستمرار والازدهار وليستمر كل فاسد وعابث وقاتل في عمله وعربدته من الدوس على بقايا الدولة وتصفيته كوادرها وتوظيف هذه الجرائم لأغراض سياسية وحزبية، ما دام الخارج يرسل الحوالات المالية وتغطي الدولة هذه الجرائم بقرار جمهوري أو وراي بتشكيل لجنة رئاسية أو حكومية، وعلى المتضرر اللجوء إلى الله بالداء والبكاء والاستغاثة!!



فائز بن عمرو

فيها بدم بارد، ليعقب تشكيل اللجنة الرئاسية لتقصي حقائق الجرائم ضد الدولة ومؤسساتها إغفاءً رئيس اللجنة، ويتم طوي القضية وتناسيها ليعاد فتح ملف الجريمة إعلامياً بعد سنة كبيسة وحزينة على أهالي الضحايا لينتج عن هذا النفاق الحكومي تكريم أهالي الشهداء، وضمهم لكشف الشهداء الطويل ولصندوق ضحايا الدولة وسياساتها الفاشلة والمتأمرة.

كلما شهدت اليمن ومحافظاتها كارثة وفاجعة وطنية تطيح بهيبة الدولة ومؤسساتها وكوادرها، إلا وتقبل لجان الخمسة نجوم التي تنعم بمزايا السلطة ومتعة الفنادق والعلوات والمكفآت المالية، هذه اللجان الرئاسية بزعامه رؤساء الأجهزة الأمنية والعسكرية ليتضح بان هذه اللجنة

العهد الجديد أدم سياسة تشكيل اللجان، فانفجرت فوضى ومأساة اللجان لمعالجة وضعاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يزداد تدهوراً. الحل البسيط والسهل عند قيادة العهد الجديد وملحقته من الداخل والخارج تشكيل لجان باسم الرئاسة ولجان باسم الحكومة ولجان باسم المحافظة ولجان شعبية ولجان ثورية ولجان حزبية ولجان قبلية ولجان عسكرية!

القاعدة الذهبية التي تزعم بان أي قضية تريد تميمها وتناسيها وقتلها تنتهي بتشكيل لجنة أثبتت اللجان الرئاسية والحكومية صدقيتها وجديتها في الواقع اليمني. هذا الاستهتار بقضايا الوطن وبدماء الشهداء والكوادر التي سالت وسقطت في وضوح النهار بجرائم إرهابية مست السيادة الوطنية وطلات بحر بها السوداء، الدولة والوطن والمجتمع والإنسان لم تغير واقعاً أو تحاسب قاتلاً أو تدين مجرماً أو توقف فساداً.

الحالة المرضية المسيطرة على الدولة وقياداتها أوهمتها بأنها صاحب الحق الحصري في تشكيل اللجان وتضييع الحقوق، فلذلك ابتدعت لجان لأربع وعشرين ساعة بعد حادثة أسقطت هيبة الدولة ومؤسساتها العسكرية والأمنية بعد اقتحام وزارة الدفاع بالعرضي وتصفية من